

أزمات الأردن الداخلية تتفاعل منذرة بانفجار شعبي

القوة الخشنة سيناريو مطروح في غياب الحلول



خيارات محدودة أمام تعاضم التحديات

تحديات داخلية كبيرة تواجه الأردن لعل أخطرها حالة السخط الشعبي المتنامية من القيود المفروضة على ولاء كورونا والتي شكلت استنزافاً كبيراً لجيوب المواطنين، وسط مؤشرات على إمكانية تفجر موجة احتجاجات شبيهة بتلك التي جرت في العام 2018، والتي انتهت حينها باستقالة حكومة هاني الملقى.

عمان - تتفاعل الأزمات الداخلية في الأردن، لتتحول إلى أشبه ما يكون بقبلة موقوتة تهدد بانفجار شعبي، وهو ما بدأت تتحسب له الأجهزة الأمنية، في غياب أي حلول عملية أمام حكومة بشر الخصاونة، لتخفيف الاحتقان.

ويشهد الأردن حالة غليان، جراء فشل الإجراءات المتخذة تباعاً منذ عام لاحتواء وباء كورونا الذي يشهد اليوم موجة ثالثة غير مسبوقة، حيث بلغت أعداد الإصابات فيها أرقاماً قياسية في الأيام الأخيرة في ظل تلويح الحكومة بإمكانية فرض حظر شامل جديد.

ومنذ ظهور فيروس كورونا بالملكة مطلع مارس 2020، فرضت السلطات العديد من الإجراءات المشددة لمواجهة الوباء، كان من أبرزها تعليق التعليم بالمدارس وفرض حظر تجوال شامل وجرتي على فترات، وغيرها.

أزمة ثقة عميقة بين الدولة والمواطن، وسيناريو تكرار احتجاجات 2018 التي انتهت بالإطاحة بحكومة هاني الملقى وبقوة

تقول أوساط سياسية أردنية إن هناك حالة إنهاك عامة جراء كورونا والقيود المفروضة، وإن المواطن الأردني لم يعد قادراً على احتمال هذا الوضع لاسيما مع تراجع قدرته الشرائية، وغياب أي خطط حكومية لدعمه، فضلاً عن قناعته بأن الإجراءات المتخذة لاحتواء الوباء طغى عليها الطابع الارتجالي ولم تحقق أي نتائج إيجابية، بل على العكس فاقتتت من أزماته.

وتضيف الأوساط أن أزمة ثقة اليوم عميقة بين الدولة ومؤسساتها من جهة والمواطن من جهة أخرى، وسيناريو تكرار احتجاجات 2018 التي انتهت بالإطاحة بحكومة هاني الملقى بات وارداً

وبقوة، وأن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني يأخذ هذا الأمر في الاعتبار، وربما يكون ذلك من الدوافع التي جعلته يتحاشى إقالة حكومة الخصاونة الآن، لإلقاء هذه الورقة كآثر الحلول إذا ما تقاضت الأمور.

وشهد الأردن مؤخرًا مسيرات احتجاجية رفضاً للقيود المفروضة لاحتواء كورونا، وسط ترجيحات بأن تتصاعد موجتها في الفترة المقبلة، في ظل حالة غضب من طريقتي تعاطي الحكومة التي اتسمت أداؤها حتى الآن بالارتباك والاهتزاز، وهو ما ترجم في موجات الاستقالة والإقالة والتوبيخات الملكية المتوالية للمسؤولين، وآخرها في حادثة السلط التي شكلت للشوارع النقطة "التي أفاضت الكأس".

وأسفرت حادثة انقطاع الأكسجين في مستشفى "السلط الجديد"، السبت الماضي عن وفاة 7 مصابين بكورونا، ما أدى إلى إقالة وزير الصحة نذير عبيدات، وتوقيف مسؤولين، وأثارت الحادثة موجة غضب شعبي عارمة.

ويخشى الكثيرون من أن تعمد الحكومة إلى التوجه نحو القوة الخشنة لترهيب الشارع الذي يبدو متحزماً أكثر من أي وقت مضى، لافتين إلى أن العديد من المؤشرات توحي بذلك، وبينها بدء ملاحقات لنشطاء، وشن حملات "شيطنة" استباقاً لأي تحركات اجتماعية.

وأعلن الأمن العام الأردني الخميس رصد فيديوهات لتصنيع زجاجات مولوتوف لاستخدامها أثناء الاحتجاجات. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام، قوله إنه "جرى رصد عدد من الفيديوهات التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ظهر خلالها مجموعة من الأشخاص يقومون بتجهيز زجاجات المولوتوف لاستخدامها أثناء الاحتجاجات".

وأكد الناطق أن "فرقا أمنية تحقيقية متخصصة باشرت التحقق وتتبع تلك الفيديوهات، لتحديد مكان وزمان

الانتقالية، والجبهة الثورية التي تضم ثلاث حركات مسلحة رئيسية، حيث لم يتضمن اتفاق السلام خارطة طريق محددة لتدابير دمج القوات غير النظامية وعمليات الاستيعاب والتسريح.

وتجاهلت الحكومة تحديد مسيرات نائية وفي أماكن معدة سلفاً لتمرکز القوات التابعة للحركات المسلحة، ما فتح الباب أمام وجود عناصر مدججة بالأسلحة في قلب العاصمة والمدن القريبة منها، بشكل أوحى بتأزم الأوضاع الأمنية في الخرطوم بعد أن تمكنت عناصر الجيش والشرطة من ضبط إيقاعها وعودة الهدوء.

وواجهت السلطة الانتقالية التملل الحاصل في صفوف بعض القوى السياسية بسبب مشاهد تواجد الحركات المسلحة في الخرطوم، بتفسيحات تنفي بالتعاون معها، وعدم خروجها عن السيطرة كما يتصور البعض.

وأوضح رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، أن



انتشار السلاح خطر يترقب بالسودانيين

فان لا أرى حاجة له، فهو يتيح لرئيس الوزراء إساءة استخدام السلطة، وحصر القرارات بيده".

وأشار إلى أن "المبرر الحقيقي لوقف القانون على الفور هو عدم حاجتنا له، أكبر في التصرف، وهذا ما دفع مؤخرًا لتعطيل العمل القانوني وإعطائه فرصة لتجاوز حدود السلطة". وتساءل "ماذا صنع قانون الدفاع بانقطاع الأكسجين عن مستشفى السلط هناك قوانين بديلة تفي بالغرض كقانون الصحة العامة".

وأكد كشاكش "ليس هناك أي قرارات مدروسة، ما أدى إلى خلل في الجوانب الاقتصادية والتعليمية (...). لا تسقط الأمم إلا بتدمير التعليم والأسرة والعلماء، لا بد من إعادة النظر بما يحمي الحقوق والقوانين والسلطة العامة".

وكان قانون الدفاع قد جرى تفعيله خلال عهد حكومة عمر الرزاز، وقد طالبت العديد من القوى السياسية والفعاليات المجتمعية والنقابية بضرورة وقف العمل به، ويعتقد كثيرون أن إمكانية إيقاف العمل به محسومة لدى السلطة التنفيذية، التي تراهن عليه لاحتواء التحركات الاحتجاجية.

ويشير المراقبون إلى أن الحكومة ستعتمد إلى استغلال قانون الدفاع الذي جرى الإعلان عنه منذ عام تقريباً، والذي يمنح السلطات التنفيذية هامشاً أكبر في التصرف، وهذا ما دفع مؤخرًا لتعطيل العمل القانوني وإعطائه فرصة لتجاوز حدود السلطة". وتساءل "ماذا صنع قانون الدفاع بانقطاع الأكسجين عن مستشفى السلط هناك قوانين بديلة تفي بالغرض كقانون الصحة العامة".

وقال أستاذ القانون الدستوري في جامعة اليرموك (حكومية) كريم كشاكش للأناضول "إن قانون الدفاع استثنائي، لم يفعل إلا لجائحة كورونا، على ألا يمس الحقوق، ويجب أن يكون في نطاق الدستور". وبين أن "هناك تجاوزات للسلطة التنفيذية من خلال التطبيق العملي، فالقانون لا يقيد سقوف الحريات العامة".

وتابع "القانون يحتاج إلى تعديل جوهري، فهو لا يعاقب إلا على الجنحة ولم يتناول الجناية، كما أنه لم يحقق توازناً بين حقوق الأفراد والجانب الاقتصادي". وشدد كشاكش على أنه "يجب ألا يبقى هذا القانون لعام آخر،

وتصويرها والأشخاص الذين ظهروا خلالها لإلقاء القبض عليهم وإحالتهم إلى محكمة أمن الدولة".

ويشير مراقبون أن خيار توظيف القوة الخشنة مطروح وبقوة، لاسيما وأن الحكومة تبدو عاجزة عن اجترار أي حلول لتخفيف من غضب الشارع، سواء لجهة عدم قدرتها على تقليص الإجراءات المتخذة حتى الآن ضد الوباء، مع انتشاره السريع داخل المملكة، أو في ظل عدم امتلاكها لرؤية واضحة لحلحلة الأزمة الاقتصادية مع انخفاض عوائد السياحة وتحولات العاملين في الخارج.

ويبدو أن الوضع الإقليمي والدولي نفسه لا يخدم المملكة التي تراجعت على سلم أولويات الدول الداعمة، بشكل أثر كثيراً على وضعها المالي في ظل أرقام صدرت مؤخرًا عن البنك الدولي وتبدو أكثر تشاؤماً حيال المشهد الاقتصادي الأردني، حيث توقع البنك أن يبلغ معدل الانكماش 3.5 في المئة العام الحالي، وأن يتخطى الدين العام 50 مليار دولار، بعد أن كان في حدود 47 مليار دولار العام الماضي.

وتابع "القانون يحتاج إلى تعديل جوهري، فهو لا يعاقب إلا على الجنحة ولم يتناول الجناية، كما أنه لم يحقق توازناً بين حقوق الأفراد والجانب الاقتصادي". وشدد كشاكش على أنه "يجب ألا يبقى هذا القانون لعام آخر،

وذهب مصادر سودانية إلى أن المكون العسكري يحاول تأجيل تنفيذ الترتيبات الأمنية، على الرغم من العبارات الإيجابية التي خرجت من بعض قادته، خوفاً من انعكاسات الخطوة على وحدة جسم المؤسسة العسكرية، فعملية الاستيعاب والتسريح بحاجة إلى المزيد من الوقت لهيئة أجواء خروجها بشكل ناعم.

وأضافت المصادر لـ "العرب" أن ملف الترتيبات الأمنية شائك، ويتضمن البحث في ترتيبات وظيفية مناسبة، وطبيعة

وأنه قادر على تجاوز الصعاب في هذه المسألة، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والعبور بالبلاد إلى بر الأمان.

ويعتقد متابعون أن السلطة مطالبة بالشروع في حل أزمة الترتيبات الأمنية مع الحركات المسلحة، لأنها من المحركات الرئيسية لاتفاق جوبا، وتخطي مطالباتها أو التعرّف فيها ستكون له تداعيات على صموده، واستكمال بنوده المؤجلة، لأن مناطق الهامش والأطراف من الضروري أن تشعر بالروافد الإيجابية للسلام.

وتتابع وصول قوات الحركات المسلحة إلى الخرطوم بعد توقيع اتفاق السلام في جوبا خلال أكتوبر الماضي ضمن سياق ترتيبات متعددة مع السلطة، وكادت استعراضات عسكرية هامشية لحركة تحرير السودان، جناح مني أركو ميناوي، أن تقضي إلى أزمة أمنية في الأيام الماضية.

وقال القيادي بقوى الحرية والتغيير شريف محمد عثمان، لـ "العرب"، إن "الترتيبات المتفق عليها لم تكن بدرجة عالية من الدقة، فإحضار هذه القوات إلى الخرطوم دون اتخاذ التجهيزات اللازمة أحدث قلقاً في صفوف المدنيين".

وأشار إلى أن الانفلات الذي حدث الأربعاء في منطقة بري بين مجموعتين مسلحتين زادت من حالة القلق في أوساط المواطنين، وضاعفت المخاوف من احتمال تكرار الصدامات بصورة أشد صعوبة. وفرضت اشتباكات الخرطوم طرح ملف القوات التابعة للحركات المسلحة لتقاشات واسعة داخل مؤسسات السلطة الانتقالية بخصوص تجهيز مقرات لهذه القوات والشروع في تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية في أقرب فرصة.

وشدد شريف عثمان على أن أي عملية سياسية تمر بعثرات ومطبات مختلفة، لكن الثقة تامة في مجلس شركاء الانتقال

هل تحول القدس إلى ذريعة لتأجيل الانتخابات

رام الله - أعلن مسؤول فلسطيني الخميس أن إسرائيل أبلغت الجانب الفلسطيني بأنها ستحدد موقفها من إجراء الانتخابات الفلسطينية في شرق القدس بعد انتخاباتها البرلمانية المقرر إجراؤها بعد أيام.

وهناك إمكانية واردة لأن ترفض إسرائيل إجراء الاستحقاق في القدس الأمر الذي يضع الفلسطينيين في موقف صعب، وسط إمكانية أن يتخذ البعض من ذلك ذريعة للدعوة إلى تأجيل الانتخابات، لاسيما وأن منهم من لا يبدو متحمساً لخوض غمار الاستحقاقات خشية فقدان موقعه.

وقال وزير الشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ على تويتر "خاطبنا الحكومة الإسرائيلية رسمياً بموضوع مشاركة الفلسطينيين في القدس ترشحاً وانتخاباً، ولدينا الوثائق الرسمية بذلك".

وأضاف الشيخ أن "ما أعلنه رئيس إسرائيل غير صحيح، وتلقينا رداً إسرائيلياً على مطالبتنا بأنهم لن يعطوا جواباً قبل الانتخابات البرلمانية".

وكان الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، صرح خلال زيارته إلى ألمانيا، بأن إسرائيل مهتمة بالمساعدة في إجراء الانتخابات الفلسطينية. وأشار ريفلين إلى أن إسرائيل لم تتلق طلباً للسماح بالتصويت في شرقي القدس، لافتاً إلى أنه في الماضي تم منح الفلسطينيين فرصة للتصويت في المدينة.

وتتمسك الفصائل الفلسطينية بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية، حيث يعتبرونها العاصمة لدولتهم المستقبلية. وأكدت الفصائل في ختام اجتماعاتها الأربعاء في العاصمة المصرية القاهرة على وحدة الأراضي الفلسطينية، وعلى ضرورة أن تجري الانتخابات القادمة بالقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، والتصدي لأي إجراءات قد تعيق إجرائها، خاصة في القدس.

ويصر مراقبون أنه في حال فوز اليمين في إسرائيل في انتخابات الكنيست المقرر إجراؤها في 23 مارس الجاري فإن إمكانية الموافقة على السماح للفلسطينيين بالانتخاب في القدس تكاد تكون منعدمة.

ويستعد الفلسطينيون إلى إجراء انتخابات تشريعية هي الأولى لهم منذ 2006 تليها الرئاسية في 31 يوليو ومجلس وطني في سبتمبر. وتفيد تقديرات غير رسمية بأن نحو 340 ألف فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية.

انفلات الحركات المسلحة في الخرطوم يعجل بحل أزمة الترتيبات الأمنية

الاجهزة التي تستقبل قيادات الحركات وأماكن تسكينها عسكرياً، علاوة على أنه يفتح ملف القوات الموازية المسكوت عنه، والتي أنشأها نظام عمر البشير للدفاع عنه، ولا يزال مصيره المعلق.

وإذا ظل هذا الملف يراوح مكانه، سيؤثر ذلك على منجزات السلام، وربما تستفهمه فلول البشير في إزعاج السلطة الانتقالية، بزيادة شحن الحركات المسلحة ضدها، وتسويق فكرة فصلها من الترتيبات الأمنية.

وذهب مصادر سودانية إلى أن المكون العسكري يحاول تأجيل تنفيذ الترتيبات الأمنية، على الرغم من العبارات الإيجابية التي خرجت من بعض قادته، خوفاً من انعكاسات الخطوة على وحدة جسم المؤسسة العسكرية، فعملية الاستيعاب والتسريح بحاجة إلى المزيد من الوقت لهيئة أجواء خروجها بشكل ناعم.

وأضافت المصادر لـ "العرب" أن ملف الترتيبات الأمنية شائك، ويتضمن البحث في ترتيبات وظيفية مناسبة، وطبيعة

السودان يتسلم موافقات مبدئية على وساطة دولية في نزاع سد النهضة

2020 أنها أنجزت المرحلة الأولى من ملء الخزان البالغة سعته 4.9 مليار متر مكعب، والتي تسمح باختبار أول مصختين في السد. كما أكدت عزمها على تنفيذ المرحلة الثانية من ملء بحيرة السد في يوليو القادم.

والخميس الفائت شدّد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك خلال لقائهما في القاهرة على "تكتيف التنسيق" للتوصل إلى اتفاق حول المرحلة الثانية من ملء سد النهضة الإثيوبي.

والتقت القاهرة والخرطوم في بيان مشترك مع ختام زيارة حمدوك إلى القاهرة، على "تفعيل اقتراح السودان" باستئناف المفاوضات مع إثيوبيا برعاية رباعية تضم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

الاربع طلب ووساطتها رسمياً. وأكد كبير مفاوضي السودان مصطفى حسين الزبير الخميس أن الأطراف الأربعة وافقت مبدئياً على مقترح بلاده.

وقال الزبير "تسلم السودان الموافقة المبدئية لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة على مقترحه بتكوين آلية رباعية للتوسط في مفاوضات سد النهضة، وقالت هذه الأطراف إنها تسعى لحدوث إجماع من الدول الثلاث: إثيوبيا ومصر والسودان حتى تشرف في عملها".

وأشار كبير مفاوضي السودان إلى أن توسط هذه الأطراف سيعطي ضمانات أكبر، كما أنه من شأن خبراتها في هكذا قضايا أن تساهم في تسريع الحل.

ورغم حض مصر والسودان إثيوبيا على تأجيل خططها ملء خزان السد حتى التوصل إلى اتفاق شامل، فإن أديس أبابا أعلنت في 21 يوليو

الخرطوم - أعلن السودان الخميس أنه يتسلم موافقات مبدئية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة على تشكيل آلية رباعية للتوسط في حل الخلاف المستمر منذ عقد مع إثيوبيا، بشأن مشروع سد النهضة.

ومنذ العام 2011، تتفاوض مصر والسودان وإثيوبيا للوصول إلى اتفاق حول ملء سد النهضة الذي تبنيه أديس أبابا وتخشي القاهرة والخرطوم من تداعياته. وأخفقت الدول الثلاث في التوصل إلى اتفاق.

والشهر الماضي، اقترحت الخرطوم تشكيل آلية رباعية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والقاهرة ورفضته أديس أبابا.

ويعتد رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك الإثنين رسائل للجهات